

التالية: الرفض القاطع للاستيطان في المناطق المحتلة، وضرورة الاستيطان في مناطق الامن التي سوف تصرّ اسرائيل على الاحتفاظ بها، ورفض أعمال الاستيطان الاستفزازية التي يقوم بها الليكود. وعلى الرغم من استعانته «الحمائم» بأخذ أبرز قادة «العمل» المخضرمين وزير الخارجية الاسبق، ابي ايوب، الا ان الخلاف بقي على حاله مع «صقور» الحزب، فيما يتعلق بجميع النقاط الاخرى (دافتار، ١٥/١١/١٩٩١).

ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر الحزب، انتقل التصويت على البيان السياسي الى اللجنة التحضيرية التي مالت، في قراراتها، الى اتجاه معاكس لوقف «الصقور». وأضاف بيرس صوته المؤيد لهذا الاتجاه المعتدل عندما فاجأ اجتماعاً لـ «الصقور» في رامات إفحاى بالقائمة كلمة طالب فيها علانية بانسحاب اسرائيل من الجولان لدى التوصل الى اتفاق سلام مع سوريا. وكانت اللجنة التحضيرية قد اتخذت قراراً، باكثرية ٥٨ مقابل ٢٨ صوتاً، يدعو الى انجاز تسوية اقليمية في الجولان ضمن اطار سلام دائم يضمن مطالب اسرائيل الامنية، في حين عارضت توسيع الاستيطان في الجولان. كما اقرت اللجنة، باكثرية ٥٠ مقابل ٢٦ صوتاً، ازالة جميع التحفظات والقيود التي كانت اقرتها اللجنة السياسية فيما يتعلق بالتفاوض مع م.ت.ف. وأيدت، باكثرية ٤٣ مقابل ٣٤ صوتاً، الحقوق الوطنية للفلسطينيين، بناء على اقتراح عضو الكنيست حافي ميريوم. والتي جانب ذلك، اقرت اللجنة التحضيرية الغاء الشعارات الاشتراكية البارزة، كالعلم الأحمر ونشيد الأممية والاحتفال بالأول من أيار (مايو) (يديعوت احرنوت، ١٧/١١/١٩٩١).

لقي هذا الاتجاه المعتدل ترجيباً من جانب بيس، الذي اعرب عن رضاه التام عن جميع قرارات اللجنة التحضيرية وأمله في ان تناول اقرار المؤتمن ولكن موقف رابين كان معاكساً تماماً، مع تأكيده، في الوقت عينه، ان اهتمامه بالبيان الانتخابي محدود للغاية. وأضاف «لسنا في الحكم حالياً. وقيمة البيان الانتخابي تتوقف على مدى ما يقدمه من اسهام لتوسيع موقفنا المتميّز في مواجهة الليكود واليمين من جهة، واليسار المتطرف من جهة أخرى...».

وجاء فيه «يستمن، في هضبة الجولان حيث يطبق القانون والقضاء والادارة الاسرائيلية، الوجود والسيطرة الاستيطانية والعسكرية الاسرائيلية» (المصدر نفسه).

لم يتراجع المعتدلون أمام هذه الهزيمة في اللجنة السياسية، رغم ان نظرية سريعة على نسب التصويت تشير الى حصولهم على حوالي ثلث الاصوات، فأصدروا بياناً جاء فيه «ان الحزب لا يدرك، على ما يبدي، مهمته السياسية في الوقت الراهن... والمطلوب موقف سياسي يقتضي ردّاً على عملية السلام في حال استطاع اسحق شامر تدميرها. ان التوصل الى حلول حقيقة للشعوبيات المتوقعة اثناء عملية السلام، لا يمكن ان يتم الا بالاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين والت啊ام مع م.ت.ف... ان من يرغب في الالتفاف حول الليكود يميناً، او في الزحف نحو الحكومة مهما كان الشن، لا يملك اي هوية سياسية حقيقة، او انه يفتقد الى الشجاعة العلنية للتصدي للأسئلة الحقيقة». ولم يتأخر رد «الصقور» الذي جاء على لسان عضو الكنيست، رعنان كوهين، بقوله «ان حزب العمل يتوجه الى المؤتمر ببيان امني - اجتماعي - اقتصادي تلتقي حوله جميع فئات الحزب. اما من لا يستسيغ هذا البيان او لا يجد فيه تعبيراً عن آرائه، فلن يجد له سبيلاً في تجمع اليسار الحصامي - المتطرف» (يديعوت احرنوت، ١١/١١/١٩٩١).

اناء هذا التصعيد الحاد في المواقف السياسية المتباعدة داخل الحزب، واحتمالات حدوث انشقاق خطير ينحاز على اثره تيار الحمام الى معاشر السلام الصهيوني (قائمة حقوق المواطن، ميام وشينوي)، الأمر الذي شجّعه عضو الكنيست بيسى ساريد المنشق عن حزب «العمل» منذ حوالي سبع سنوات، سارع رئيس الحزب، شمعون بيس، الى ايجاد تسوية ما يتفق عليها الطرفان. وتشكلت لجنة ضمت عن «الحمائم» برمام ورامون وبابيلون وبورغ واريبيه (لوبا) الياف، وعن «الصقور» شلومو هيلل وسيمحا ديتتش وعمانوئيل زيسمان ويعقوب ت سور ومردخاي (موطي) غور (هارتس، ١٢/١١/١٩٩١). وتمكنّت هذه اللجنة من تحقيق بعض التقارب بين وجهات النظر في النقاط